

من خلال منظمات سياسية عسكرية للمقاومة يكون لها، أو لكل منها، أجهزتها السياسية والعسكرية التي تتبع أساليب العمل السري في مقاومة الاحتلال، وهنا يثور لدينا سؤال آخر عن مدى مشروعية هذه المنظمات، ومقاومتها لسلطات الاحتلال، وما إذا كان يجب تطبيق قانون الحرب والقواعد الإنسانية المقررة في الاتفاقيات الدولية على أفراد قوات هذه المنظمات. ومبعث هذا التساؤل هو ما تنقسم به أعمال منظمات المقاومة من سرية في التنظيم، والحركة، وأساليب القتال التي تعتمد أساساً على طريقة «اضرب واهرب» «Hit and Run». وقد اتجه غالبية الفقه الحديث إلى اعتبار الإشتباكات التي تقوم بها قوات منظمات المقاومة السرية مشروعاً، ورتب على ذلك وجوب تطبيق قوانين الحرب والقواعد المقررة في الاتفاقيات الدولية لضمان الحد الأدنى من الحماية الإنسانية لأفراد هذه المنظمات، ولقد ذهب فريق آخر من الفقه إلى المطالبة بتطبيق قوانين الحرب وقواعد الحماية الإنسانية المقررة في اتفاقيات جنيف على أفراد منظمات المقاومة على أساس مشروعية حربهم ضد الاحتلال وحرمان أفراد قوات الاحتلال النظامية من هذه الحماية تأسيساً على عدم مشروعية وجود هذه القوات في الإقليم المحتل نتيجة اجتياحها للإقليم بحرب غير مشروع (٨)، ورتبوا على ذلك حرية سكان الإقليم المحتل في الدفاع عن أنفسهم وبلادهم ضد قوات الاحتلال بشتى الوسائل الممكنة مع وجوب استمرار هذه القوات بتطبيق الاتفاقيات الدولية في معاملتها لأفراد منظمات المقاومة (٩). ولقد جاء في حكم المحكمة البولندية العليا في قضية (Greiser) « أن الأعمال التي يعتبرها القانون الدولي مشروعاً، لا يمكن للمحاكم البولندية أن تصدر أحكاماً بعقاب مرتكبيها كما أن حرب العدوان لا يمكن تبريرها في ضوء القانون الدولي كما تعتبر أعمال سلطات الاحتلال غير قانونية، ما دام الاحتلال الناشئ عن حرب قامت خلافاً للقانون الدولي هو غير مشروع» (١٠). كما جاء في حكم آخر لمحكمة لاهاي الخاصة بتاريخ ٤/٥/٤٨ «... فليس هناك إذن التزام قانوني أو أدبي يقع على كاهل الأهالي في الأراضي المحتلة تجاه دولة الاحتلال وقواتها حتى لتصبح المقاومة السرية ضد العدو في الإقليم المحتل شكلاً مشروعاً من أشكال الحروب...» (١١).

ومن هذا يتضح لنا بجلاء ما جرى عليه العمل في الفقه والقضاء الدوليين بشأن شرعية أعمال المقاومة التي تنظمها منظمات المقاومة ضد الاحتلال.

المقاومة السرية والمقاومة النظامية :

لقد جاءت اتفاقية لاهاي الرابعة بشأن الحرب البرية لسنة ١٩٠٧ واتفاقيات جنيف لسنة ١٩٤٩ لتؤكد في النهاية ما جرى ويجري عليه العمل بهذا الشأن في المجال الدولي. فنصت المادة (١) من ملحق اتفاقية لاهاي المذكورة على ما يلي : «تطبق قوانين وحقوق وواجبات الحرب لا بالنسبة للجيش فحسب وإنما كذلك بالنسبة للميليشيا والوحدات المتطوعة التي تتوافر فيها الشروط التالية :

- ١ — أن تكون تحت قيادة شخص مسؤول عن مرؤوسيه .
- ٢ — أن تكون لها علامة مميزة معينة يمكن تمييزها عن بعد .
- ٣ — أن تحمل السلاح بشكل ظاهر .
- ٤ — أن تقوم بعملياتها طبقاً لقوانين وأعراف الحرب .

ونصت المادة (٤/٢١) من اتفاقية جنيف بشأن معاملة أسرى الحرب والمادة (١٣/٢١) في كل من اتفاقيتي جنيف الأولى بشأن (تحسين حالة الجرحى والمرضى من القوات المسلحة) والثانية (بشأن تحسين حالة الجرحى والمرضى والمصابين من أفراد